

استحالة الخمر خلاً روية فقهية وعلمية معاصرة

المدرس الدكتور رياض سعيد لطيف السامرائي*

تاريخ قبول النشر ٢٠٠٥/١/٩

خلاصة البحث

الاستحالة لغة: تعني تغير الشيء عن طبيعه ووضعه وعدم إمكان وقوعه واصطلاحاً تعني انقلاب العين إلى عين أخرى تغايرها في صفاتها ، وتحول المواد النجسة أو المتنجسة إلى مواد طاهرة وتحول المواد المحرمة إلى مباحة شرعاً. لاخلاف بين الفقهاء فيما يتعلق بطهارة الخمر إذا ما تخللت من تلقاء نفسها بغير قصد التخليل إلا أن الإمام أبا حنيفة وصاحبيه اختلفوا في العلامة الدالة على تحول الخمر خلا ، واتفقوا على طهارة خمر إذا تخللت بإلقاء شيء فيه أو بغيره . أما بقية المذاهب فقد تطرقوا إلى العملية من جانب آخر وهو: هل يجوز تخليل الخمر بنقلها إلى الشمس وبالعكس؟ فالشافعية لهم وجهان أصحهما أنها لا تطهر، وقال الحنابلة أن الخمر إذا تخللت بنقلها من مكان إلى آخر دون قصد التخليل فإنها تحل لأنها تخللت بفعل الله وأما إذا قصد تخليلها فلهم وجهان الأول أنها تطهر وإن قصد التخليل والثاني أنها لا تطهر وللمالكية ثلاث روايات في ذلك أصحها أن التخليل حرام فلو خللها عصى .

المقدمة

وخطة البحث في موضوعنا هذا تنقسم إلى ثلاثة مباحث تضم في ثناياها عدة مطالب :
فالمبحث الأول: تعريف الاستحالة لغة واصطلاحاً
المبحث الثاني : استحالة الخمر خلا
المبحث الثالث: الاستحالة في العلم الحديث
ولكي نضفي على البحث طابعاً علمياً حديثاً نخرج به عن أسلوب الرتابة ضممننا مطلباً لتطبيقات الاستحالة في العلم الحديث
وفي الختام نقول إن وفقنا ذلك من فضل الله ومنه وإن أخطأنا ذلك من نفسنا والشيطان... آخر دعوانا أن

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى اله وأصحابه الطيبين الطاهرين أجمعين عن انس (ع) أن أبا طلحة سأل النبي (ص) عن أيتام ورثوا خمراً قال أهر قها قال أفلا نجعلها خلا؟ قال لا .

هذا الحديث يتناول حقيقة فقهية مهمة تتعلق بحياتنا اليومية يجهلها كثير من الباحثين في ميدان علم الفقه وذلك لقلة تداولها في الأوساط الأكاديمية والتعليمية والبحثية وكذلك لأنها غير مطروقة بصورة واضحة وجلية في كتب وموسوعات العلم الفقهي، الأوهى حقيقة الاستحالة.

ولأنني كنت أبحث عن حقيقة عرفية تدور في أوساط مجتمعاتنا هي الأربعين يوماً لصيرورة الخمر خلا وبعبارة أخرى هل هناك تحديداً عند الفقهاء للفترة الزمنية لصيرورة الخمر خلا أو ما يسمى بالاستحالة ، فقد رأينا أن نبحث في هذا الموضوع الحيوي والمهم ؛ لأنه يتعلق بطعام وشراب الناس ، ومما شجعنا أيضاً أننا وجدنا أن هناك تطبيقات علمية حديثة لهذه الحقيقة ضممنها كطلب في بحثنا.

تمهيد

معنى حال كل شيء تغير عن الاستواء الي العوج فقد حال في معنى واستحال وهو مستحيل.^٧ ومن معاني الاستحالة في اللغة أيضا : تغير الشيء عن طبيعه ووصفه أو عدم إمكان وقوعه.^٨ الاستحالة اصطلاحا: تتوعت موسوعات المذاهب الفقهية في تعريفها للفظه إلى تعريفات منها: عند الحنفية: التغير وانقلاب الحقيقة.^٩ عند المالكية: تحول المادة عن جميع أوصافها وخروجها عن اسمها الذي كانت به إلى صفات واسم يختص بها.^{١٠} عند الشافعية: الانقلاب والتغير من الحالة الأصلية المحرمة إلى حالة جديدة.^{١١} عند الحنابلة: تغير عين الشيء إلى عين أخرى.^{١٢} عند الظاهرية: الانتقال أو تغير العين إلى عين أخرى.^{١٣} عند الامامية: تبديل حقيقة الشيء وصورته النوعية إلى صورة أخرى.^{١٤} عند الإباضية: زوال العين إلى أخرى -أي بمعنى انتقال أو تغير.^{١٥} عند الزيدية: انقلاب الشيء وتغيره لشيء آخر.^{١٦} والتعريف الراجح هو ان جميع الفقهاء متفقون على أن الاستحالة هي التحول والتبدل والانتقال من عين إلى عين أخرى لها صفات جديدة وفوائد جديدة. وقد حصرنا استعمالات الفقهاء والأصوليين للفظه الاستحالة إلى ثلاث استعمالات:

الاستعمال الأول

كما ذكرنا أنفا يستعملونه بمعنى تحول الشيء وتغيره عن وصفه ومن ذلك استحالة العين النجسة كالعذرة^{١٧} والخمر والخنزير فتتغير عن أوصافها بأسباب منها الاحتراق أو بالتخلييل أو بالوقوع في شيء طاهر كالخنزير يقع في الملاحه فيصير ملحا.^{١٨}

^٧ ابن منظور: لسان العرب (٧٥٩/١-٧٦٣)، مادة (حول)، دار

صادر، بيروت

^٨ نفس المصدر السابق

^٩ الفتاوى الهندية (٤٤/١)، حاشية ابن عابدين (٣١٦/١-٣٢٧)

^{١٠} مواهب الجليل (٩٧/١)

^{١١} النظم المستعذب في شرح غريب المذهب (٥٤/١)

^{١٢} المطلع على أبواب المقنع: ٣٥

^{١٣} المحلى (١٢٨/١)

^{١٤} موسوعة الفقه الإسلامي: (٧/٦)، نقلا عن العروة الوثقى

^{١٥} النزيل وشفاء العلول (٤٥٥/١-٤٥٨)

^{١٦} التاج المذهب (٢٤/١)

^{١٧} العذرة: وهي الشيء النجس، ومنها سميت قلفة الرجل

والمرأة عذره، ينظر التعاريف (٥٠٩/١)، وكذلك

المطلع (٢٣/١)

^{١٨} الموسوعة الفقهية: برنامج الفقه الإسلامي، الجزء الثالث

الخمر لغة: من الستر والتغطية والمخالطة والإدراك، قالوا: خمروا الإناء وواو كسوا السقاء وفي حديث أم سلمة (١٧) (ناوليني الخمرة، ويقال خمروا وجهه لذلك الخمر من المخامرة.^١

الخمر اصطلاحا: عرفها الإمام أبو حنيفة بأنها: اسم للنبي من العنب إذا غلا واشتد وقذف بالزبد ثم سكن عن الغليان وصار صافيا مسكرا.^٢

وعرفها الإمامان صاحبان بأنها : عصير العنب النبي إذا غلا واشتد وقذف بالزبد أم لم يقذف به وسكن عن الغليان أم لا. وهذا الراجح عند الظاهرية والزيدية والامامية.^٣

وعرفها الجمهور من- الشافعية والمالكية والحنابلة- بأنها: كل ما من شأنه أن يسكر يعتبر خمرا وتعريف الجمهور هو الراجح -والله اعلم- لورود الأحاديث والآثار في ذلك.^٤

حكم نجاسة الخمر

أنقسم الفقهاء بشأن نجاسة الخمر إلى قسمين:

الأول/ قال بنجاسة الخمر المغلظة وهم الجمهور من- الحنفية والمالكية والحنابلة واكثر الشافعية وهو الراجح عند الامامية والزيدية والاباضية.^٥ والثاني/ قال بطهارة الخمر واليه ذهب ربيعة والليث بن سعد والمزني.^٦ وأدلتهم مبسوطه في كتب وموسوعات المذاهب الفقهية على الإحالات السابقة ولا نرى ضرورة في ذكرها بتفاصيلها والبحث ليس مكانها.

المبحث الأول

تعريف الاستحالة لغة واصطلاحا

الاستحالة لغة: جاء في لسان العرب أن المحال من الكلام: ما عدل به عن وجهه، وحوله جعله محالا وكلام مستحيل أي محال وجاء في

^١ النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٥٥/١)، معجم

مقاييس اللغة (٢١٥/٢)، لسان العرب: مادة خمر

^٢ طلبة الطلبة (٣١٦)

^٣ بدائع الصنائع (١١٢/٥)، شرح فتح القدير

(٩٠/١٠)، الهداية (١٠٨/٤)، المحلى (٢٣٠/٨)، نيل الأ

وطار (١٧/٧)

^٤ المذهب (٢٨٦/٢)، المغني (١٥٨/٩)، المنتقى (١٥٢/٣)

^٥ ابن عابدين (٣٢٥/١) حاشية الدسوقي (٦٥/١) شرح منتهى

الإرادات (١٠١/١) المجموع (٥٤٩/٢) مجمع الأنهر شرح

ملتقى الأبحر (٦٢/١)، أحكام القرآن للقرطبي (٢٨٨/٦)

^٦ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٨٨/٦)

الاستعمال الثاني

يستعملونه بمعنى عدم وقوع الشيء ومن ذلك استحالة وقوع المحلوف عليه أو استحالة الشرط الذي علق عليه الطلاق ونحوه كمن يحلف لأشربن الماء في الكوز وهو لأماء فيه وهذا في المستحيل حقيقة وكمن يحلف لأصعدن إلى السماء فهو مستحيل عادة فالفقهاء يختلفون في الحنث وعدمه والكفارة وعدمها. وتفصيل ذلك في مسائل الطلاق والعنق واليمين وهو ليس موضوعنا.^{١٩}

الاستعمال الثالث

هذا الاستعمال هو للأصوليين وليس للفقهاء فالأصوليون يستعملونه بمعنى عدم إمكان الوقوع ومن ذلك حكم التكليف بالمستحيل للذاته أو لغيره وقد اختلف الأصوليون في جواز التكليف بالمتنع وقسموه إلى الممتنع لذاته والممتنع لغيره فالمتنع لذاته كالجمع بين الضدين واختار جمهورهم أنه لا يجوز التكليف به والممتنع لغيره إن كانت استحالاته عادة كالتكليف بحمل الجبل فالجمهور على جواز التكليف به عقلاً وعدم وقوعه شرعاً وإن كانت استحالاته لعدم تعلق إرادة الله به كإيمان أبي جهل فالكل مجمع على جوازه عقلاً ووقوعه شرعاً وكما أسلفنا أننا نبحت في الاستعمال الفقهي الأول للفظ الاستحالة وهو تحول الشيء أو تغييره عن شكله

تعريف الاستحالة عند المحدثين

من الفقهاء المحدثين الذين عرفوا الاستحالة بشكل دقيق هو الدكتور وهبة الزحيلي في كتابه الفقه الإسلامي أصوله وأدلتها فقال الاستحالة تعني انقلاب العين إلى عين أخرى تغايرها في صفاتها كتحويل المواد النجسة أو المتنجسة إلى مواد طاهرة أو تحول المواد المحرمة إلى مباحة شرعاً.^{٢٠} وفي موضع آخر عرفها بقوله الاستحالة هي تحول العين النجسة بنفسها أو بواسطة كصيرورة دم الغزال مسكاً وكالخمير إذا تخللت بنفسها أو تم تخليلها بواسطة والميتة إذا صارت ملحاً.^{٢١} وعند أهل الكيمياء هي: كل تفاعل كيميائي يحول المادة من مركب إلى مركب آخر كتحويل الزيوت والشحوم - على اختلاف مصادرها - إلى صابون.^{٢٢}

المبحث الثاني

استحالة الخمر خلا

تخليل الخمر

تخليل الخمر أما أن يكون من تلقاء نفسها - أي بفعل الله - ومن غير تدخل الإنسان في معالجتها وحينئذ يقال تخللت الخمر، وأما أن يكون بفعل الإنسان لها بان عالجها بالقاء شيء فيها كالبيصل والخبز أو خميرة أو نحو ذلك وحينئذ يقال تخللت الخمر أيضاً، وإما أن يكون بنقلها من الظل إلى الشمس وبالعكس، وأما أن يكون بخلطها بالخل.

كيف تتم الاستحالة

أي عصير يتخذ للخل إذا غلا واشتد وقذف بالزبد وسكن عن الغليان وانتقص ثم صار خلا أن ترك الخل فيه حتى طال مكثه وارتفع بخار الخل إلى رأس الدن يصير طاهراً في قول من يقول بتطهير النجاسة بما سوى الماء من المانع.^{٢٣}

المطلب الأول

أراء المذاهب في استحالة الخمر خلا اتفق الفقهاء على طهارة الخمر باستحالتها بنفسها خلا ولا خلاف بينهم في ذلك كما قال الكاساني: ((لا أعلم خلافاً بين الفقهاء على الخمر إذا تخللت من تلقاء نفسها بغير قصد التخليل فأنها تصبح طاهرة يحل شربها))^{٢٤}، إلا في رواية شاذة عن سحنون المالكي في قوله: أنها لا تطهر^{٢٥} فان صح ذلك عنه فإنه محجوج بإجماع من قبله وبطبيعة الخل الذي لا يصير إلا بمروره بمرحلة الخمرية .

ولكن الخلاف الذي حصل بين الفقهاء هو في العلامة الدالة على تحول الخمر خلا وكذلك اختلفوا في التعمد في تخليلها وعدم التعمد كالقاء الملح والخبز مثلاً إليها أو بنقلها من الظل إلى الشمس أو بالعكس وسواء أكان بقصد التخليل أم لا . إلى عدة مذاهب :

^{٢٣} الكاساني: بدائع الصنائع (١١٤/٥)

^{٢٤} الفتاوى الهندية (٤٣/٥)

^{٢٥} بدائع الصنائع (١١٤/٥)

^{٢٦} شرح صحيح مسلم للنووي (٣/١١). ولم اعثر على هذا الرأي في اغلب كتب المالكية التي تحت يدي.

^{١٩} نفس المصدر السابق

^{٢٠} الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلتها (٥٢٦٥/٧)

^{٢١} الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلتها (٢٥٠/١)، هامش رقم ١١

^{٢٢} الهوارى: مجلة الرائد، استحالة النجاسات، ٢٥

مذهب الحنفية

الحنفية يرون أن الخل المستحيل عن الخمر حلال سواء تعمد تخليله أم لم يتعمد إلا أن الممسك للخمر لا يريقها حتى يخلها أو تتخلل من ذاتها ولكنه عاصى الله عز وجل مجرح الشهادة هذا ما اتفق عليه الأحناف ، ولكنهم اختلفوا في العلامة الدالة على تحول الخمر فقد رأى الإمام أبو حنيفة رحمه الله إلى أنه يعرف التخليل بالتغيير من المرارة إلى الحموضة تغيراً كاملاً - أي مائة بمائة- بحيث لا يبقى في الخمر مرارة أصلاً وحجته في ذلك أن العصير في ماء العنب لا يصير خمراً إلا بعد تكامل معنى الخمرية فكان الخمر لا يصير خلا إلا بعد تكامل معنى الخلية ورأي الصحابين أنه يعرف التخلل بقليل الحموضة فيها فليس يلزم عندهما أن تذهب جميع المرارة وحجتهما في ذلك أن الأصل عندهما أن العصير من ماء العنب يصير خمراً بظهور الخلية فيه ولا يشترط كما لها

مذهب المالكية

عند المالكية أن الخمر نجس وإذا تخللت من ذاتها طهرت وإذا تخللت بالقاء شيء فيها فعن الإمام مالك ثلاث روايات أصحهما أن التخليل حرام فلو خللها عصي وطهرت^{٣٧}. ومن هذه الروايات ترى الإباحة قياساً على انقلاب النجاسة ملحا أو رمادا أو ماء فلا فرق بين مستحيل رمادا أو ملحا أو ترابا أو ماء وبين هذه الخمر المخللة بفعل ولاسيما أن الله تعالى أباح الطيبات فهذه الأدهان والألبان والأشربة الحلوة والحامضة من الطيبات وأما الخبيثة فقد استهلكت واستحالت إلى شيء آخر طيب فكيف يحرم الطيب الذي أباحه الله تعالى

ولكن المالكية ردوا هذه الرواية وقالوا ليس في هذه الرواية دليل لامن الكتاب ولامن السنة ولا الإجماع ولا القياس^{٣٨}

وفرعوا على أصلهم مسائل كثيرة منها المسألة الأولى/ نقلها البر زلي أنه لو وقع في قلة خمر ثوب ثم تخللت والثوب فيها طهر الثوب والخل

المسألة الثانية / أنه إذا بقي في الإناء قليل خمر فصب عليه عصير أو خل قال أصبغ فسد الجميع قال البادي أما في العصير فصحيح؛ لأن العصير لا يصير الخمر عصيراً، فهو عصير حلت فيه

نجاسة أما الخل فلا؛ لأن الخل يصير الخمر خلا فيطهر الجميع^{٣٩}

مذهب الشافعية والحنابلة

في الحقيقة لم نجد سوى الحنفية الذين بحثوا في العلامة الدالة على استحالة العصير خلا ولكن الشافعية بحثوا المسألة من جانب آخر وهو جواز تخليل الخمر بنقلها من الظل إلى الشمس وبالعكس

ورأيهم في هذه المسألة وجهان أصحهما أنها تطهر والأخرى أنها لا تطهر وفي المذهب أن الخمر لا تطهر بتخليها بالعلاج كالبصل والخبز الحار لأن الشيء المطروح ينتجس بملاقاتها فهو نجس فلا تطهر نجاسة بالاستحالة ولا بنار فرماد الروث النجس نجس ودخان النجاسة وغيابها نجس وكما جاء في المذهب لا يطهر شيء من النجاسات بالاستحالة الاشيئين:

أحدهما / أنها تطهر بالنقل وإن قصد التخليل الثاني / أنها لا تطهر

ولا يطهر شيء من النجاسات عند الحنابلة بالاستحالة إلا الخمر إذا انقلبت بنفسها خلا وماعداها لا يطهر كالنجاسات إذا احترقت فصارت رمادا والخنزير إذا وقع في الملاحاة وصار ملحا

ولو القى أحد في الخمر شيء يريد بها إفسادها لا تخليلها أو قصد صاحبها ذلك بان يكون عاجزا عن اراقتها لكونه من خمر فيريد إفسادها لا تخليلها فعموم كلام الأصحاب يقتضي أنها لا تحل سدا للزريعة ويحتمل أنها تحل وإذا انقلبت بفعل الله تعالى فالقياس فيها مثل أن يكون هناك ملح فيقع فيها من غير دخل أحد فينبغي على الطريقة المشهورة أن يحل^{٤٠}.

المطلب الثاني

أدلة المذاهب ومناقشتها

بعد استعراض آراء المذاهب الفقهية فيما يخص مسألتنا رأينا أن نجمع عموم الأدلة التي استدلت بها أصحاب المذاهب لعموم آرائهم في مكان واحد لغرض الدقة في قياس الأدلة.

أولاً: أدلة الأحناف ومناقشتها

١- استدلووا بحديث النبي (ص): (نعم الأدام الخل)^{٤١}

^{٣٦} مواهب الجليل (١/١٠٩)، كتاب الفروع لابن

مفلح (٢٠١/١)

^{٤٠} الشيرازي: المهذب (١/٤٨)، المغني (٩/١٧٣)

^{٤١} صحيح مسلم (٣/١٦٢١)، سنن الترمذي (٤/٢٨٧)، سنن

أبي داود (٣/٣٥٩)، سنن النسائي (٧/١٤)، سنن ابن

ماجه (٢/١٠٢٢)

^{٣٧} حاشية الدسوقي (١/٥٢)، عون المعبود (١٠/٨٢)

^{٣٨} التاج والاكليل (٣/٢٧٠)، مواهب الجليل (١/٩٨)، التمهيد

لابن عبد البر (٢/١٤٧)

٢- فيما روى مسلم عن يحيى النخعي قال: قال ابن عباس (ع) عن النبيذ فذكر الحديث وفيه: ان النبي (ص) أمر بسقاء فجعل فيه زبيب وماء جعل من الليل فاصبح فشرّب منه يومه والليلة المستقبلة ومن الغد حتى أمسى فشرّب وسقى فلما اصبح امر بما بقي منه فاهرق^{٤٤}

وجه الدلالة: انه لا يحل إمساك الخمر أصلاً وكذلك اذا عصر العنب ونبذ الزبيب او التمر ثم صب على العصير الحلو او النبيذ الحلو قبل ان يبدأ بهما الغليان مثل كليهما خلا حاذقاً فانه يتخلل ولا يصير خمراً أصلاً.^{٤٥}

٣- واستدلوا بالمعقول فقالوا بان الله قد أباح لنا الطيبات وهذه الأدهان والألبان والاشربة وغيرها من الطيبات والخبيثة قد استهلكت واستحالت فيها فكيف يحرم الطيب الذي أباحه الله تعالى ومن الذي قال انه إذا خالطه الخبيث واستهلك فيه واستحال قد حرم وليس على ذلك دليل لامن الكتاب ولا السنة ولا الإجماع ولا القياس.^{٤٦}

ثالثاً: أدلة الشافعية ومناقشتها

١- استدلوا بحديث انس (ع) أن أبا طلحة (ع) قال النبي عن أيتام ورثوا خمراً فقال اهرقها قال أفلا نجعلها خلا قال: لا.^{٤٧}

وجه الدلالة: وجه الاستدلال بهذا الحديث انه لو صح تخليل الخمر لما أمر النبي أبا طلحة باهراقها وهي مال لأيتام فلو كان جائزاً لكان قد ضيع على الأيتام أموالهم وكذلك فيه دليل على أن الخمر لا تملك وانما يجب أراقها في الحال..

الاعتراض

أ- النهي عن التخليل إنما كان لمعنى في غيره وهو دفع عادة العامة؛ لان القوم كانوا حديثي العهد بتحريم الخمر فكانت بيوتهم ممتلئة بها وقد ألفوا شرب الخمر وطبيعة النزوع عن العادة أمر صعب فكان هذا الأسلوب تروياً في نزوع هذه العادة.

ب- ان هذا الحديث يسقط الاحتجاج به لورود رواية أخرى تعارضه وهي أن النبي (ص) أذن بتخليها فسقط الاحتجاج بالحديث.^{٤٨}

وجه الدلالة: الحديث لم يفرق بين التخليل بنفسه والتخليل بغيره فالنص مطلق وان التخليل اسقط عنه صفات الخمر المحرمة وحلت فيه صفات الخل الحلال.

أذن هي ليست خمراً وانما خلا حلال

٢- استدلوا بحديث النبي (ص): (خير خاكم من خمركم)^{٤٩}

وجه الدلالة: أن لفظ الحديث ورد بصيغة العموم ولم يبين التخليل بنفسه او بعلاج -أي بوضع شيء فيه كالخيز والبصل مثلاً.

٣- استدلوا أيضاً بالقياس وعلى هذا الأصل فان الخمر نجسة لوصف الخبيث فإذا زال الموجب زال الموجب وهذا اصل الشريعة في مصادرها ومواردها بل واصل الثواب والعقاب وعلى هذا فالقياس الصحيح تعدياً ذلك إلى سائر النجاسات إذا استحالت وقد نبش النبي قبور المشركين من موضع مسجده ولم ينقل التراب وكذلك أخبرت النصوص ان اللبن يخرج من بين دم وفرث واجمع العلماء على ان الدابة إذا علفت بالنجاسة ثم حبست وعلفت بالطاهرات حل لبنها ولحمها وكذلك الزروع والثمار إذا سقيت بالماء النجس ثم سقيت بالطاهر حلت لاستحالة وصف الخبيث وتبدله بالطيب وعكس هذا ان الطيب اذا استحالت خبيثاً صار نجساً. فكيف أثرت الاستحالة في انقلاب الطيب خبيثاً ولم تؤثر في انقلاب الخبيث طيباً والله تعالى يخرج الطيب من الخبيث والخبيث من الطيب ولا عبرة بالأصل بل بوصف الشيء في نفسه ومن الممتنع بقاء حكم الخبيث وقد زال اسمه ووصفه والحكم تابع للأسماء والوصف دائر معه وجوداً وعدماً.

والمفروقون بين استحالة الخمر وغيرها فقالوا ان الخمر تنجس بالاستحالة فطهرت بالاستحالة فيقال لهم وهكذا الدم والبول والعدرة انما نجست بالاستحالة وطهرت بالاستحالة فتبين ان القياس مع روح النص ومخالفته للنص.^{٤٣}

ثانياً: أدلة المالكية ومناقشتها

١- عن انس (ع) ان يتيماً كان في حجر ابي طلحة (ع) فاشترى له خمراً فلما حرمت سال النبي أنتخذ خلا قال: لا.^{٤٣}

وجه الدلالة: عدم جواز تخليل الخمر ولا تطهر كذلك بالتخليل بالواسطة.

^{٤١} سنن البيهقي (٣٨/٦)

^{٤٢} ابن القيم: اعلام الموقعين (١٤/٢)، وهو حنبلي ولكنه يؤيد رأي الحنفية من حيث الناحية الاصولية في القياس. ويمكن القياس على جلد الدبابة، وقد افاض الحنفية في هذا، ينظر المبسوط (١٠/٢٤)

^{٤٣} مسند احمد (١١٩/٣)، عون المعبود (٣٦٦/٣).

^{٤٤} المحلى (١١٦/٣)

^{٤٥} نفس المصدر السابق

^{٤٦} الفتاوى الكبرى (٤٥٢/١)

^{٤٧} سبق تخريجه

^{٤٨} نيل الاوطار (٧٤/١)

٢- استدلوا بحديث راوية الخمر الذي اهدي الي النبي (p)، عن أبي هريرة (t) ان رجلا كان يهدي النبي راوية خمر فاهداها اليه عاما وقد حرمت فقال النبي: انها قد حرمت فقال الرجل: افلا ابيعها فقال: ان الذي حرمتها حرم ان يكارم بها اليهود قال فكيف اصنع بها قال شنها على البطحاء.^{٤٩}

٣- استدلوا باجماع الصحابة فقد روي عن عمر (t) انه خطب فقال: لا يحل خل من خمر قد افسدت حتى بدا الله افسادها فعند ذلك يطيب الخل ولا باس ان يشتروا من اهل الذمة خلا ما لم يعتمدوا على افساده لانه انما حكم بنجاستها للشدة المطرية الداعية الى الفساد وقد زال ذلك من غير نجاسة خلفتها فوجب ان يحكم بطهارتها.^{٥٠}

رابعا: ادلة الحنابلة ومناقشتها

١- استدلوا بحديث مسلم عن انس (t) قال: قال النبي عن الخمر تتخذ خلا قال^{٥١}

وجه الدلالة: هنا دليل على عدم جواز تخليل الخمر وبالإضافة الى ذلك النبيذ الذي يقاس على الخمر فيحرم وذلك لاشتراكهما في سبب التحريم^{٥٢}

٢- استدلوا بالحديث الذي روي عن ابي سعيد قال قلنا لرسول الله (p) لما حرمت الخمر، ان عندنا خمر لبيتم لنا فامرنا فأرقناها^{٥٣}

وجه الدلالة: هذا دليل الجمهور على انه لا يجوز تخليل الخمر ولا تطهر بالتخليل، هذا اذا خلاها بالواسطة طبعاً

٣- استدلوا بقولهم ان التخليل بعلاج هو مخالف لأمر الله تعالى فقالوا لا يحل تخليل الخمر بعلاج كالبيصل والخبز الحار ولا تطهر حينئذ؛ لأننا مأمورون باجتنابها فيكون التخليل هو اقتراب منها وليس اجتناباً وهو مخالف للأمر؛ ولان الشيء المطروح في الخمر يتنجس بملاقاتها فينجسها بعد انقلابها خلا والرسول (p) أمر باهراق الخمر بعد نزول آية المائدة بتحريمها^{٥٤}

تخليل الخمر من الناحية العلمية

الخل هو سائل يحتوي على حامض الخليك بنسبة (٤-٥ %) ويحضر بطريقتين

^{٤٩} سنن سعيد بن منصور (٤/١٦٠٨) بتحقيق الحميد، نيل الاوطار (٩/٥٣)
^{٥٠} المهذب (١/٤٨)
^{٥١} صحيح مسلم (١٨/٦)
^{٥٢} موسوعة جمال (٦/١٨)
^{٥٣} نيل الاوطار (٨/١٨٧)
^{٥٤} المغني (٨/٣٣٠)

اولا: الطريقة البطيئة

يحتوي الهواء الجوي على كثير من انواع البكتريا، ومنها بكتريا ام الخل التي عند وضعها في عصير الفواكه الحلوة، مثل عصير العنب او التفاح او التمر او محلول الدبس في الماء فانها تنمو وتشكل طبقة ملامسة لسطح العصير. وبما ان تحول المواد السكرية الموجودة في العصير الى خل يتم بالتماس مع هذه البكتريا وان تماس البكتريا مع العصير في هذه الطريقة يكون قليلا لكونه مقتصر على مساحة الجزء المعرض للهواء لذلك تكون العملية بطيئة جدا وتصل نسبة الحامض في المحلول الناتج (٤-٥ %) بعد فترة تتراوح بي (٤٠_٦٠) يوم

ثانيا الطريقة السريعة :

توضع مادة مسامية مثل نشارة الخشب في احواض خاصة، ثم تغطي بطبقة من بكتريا (ام الخل) ثم يسمح لمحلول يحتوي (١٢-١٥ %) كحول مجهز بالمواد المغذية اللازمة لنمو البكتريا بالنزول خلال نشارة الخشب وفي الوقت نفسه تدفع كمية محسوبة من الهواء الدافئ الى الأعلى مارا خلال المسامات الموجودة بين نشارة الخشب فتحدث أكسدة سريعة للكحول نتيجة لتماس البكتريا التي تغطي المساحات الواسعة بين نشارة الخشب مع مساحة كبيرة جدا من الكحول وفي خلال بضع ساعات يتكون محلول فيه تركيز الحامض (٨-١٠) % فينخفض الى (٤-٥ %) ويستعمل كخل^{٥٦}

المصادر

١- القرآن الكريم

اولا. كتب التفسير:

٢- الجامع لأحكام القرآن - ابو عبدالله محمد بن احمد القرطبي ت (٦٧١هـ) دار الكتاب العربي للطباعة والنشر - ١٣٨٧هـ.

ثانيا. كتب الحديث وشرحه

٣- ارشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ابو العباس شهاب الدين احمد بن محمد
 ٤- سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد بن عبدالله القزويني ت (٢٧٥هـ) - دار الجيل بيروت.
 ٥- سنن الدارقطني: علي بن عمر الدارقطني ت (٣٨٥هـ) - عالم الكتب بيروت.

^{٥٥} انيس الراوي: الأيض والفعاليات الحيوية، ٦٠
^{٥٦} نفس المصدر السابق

٢٠- فتاوى قاضيخان- فخر الدين حسن بن منصور الفرغاني الحنفي ت(٢٩٥هـ) مطبوعة بهامش الفتاوى الهندية.
٢١- مجمع الانهر في شرح ملتقى الابحر- عبدالرحمن بن الشيخ محمد سليمان المعروف بداما افندي دار الطباعة-١٣١٦هـ.

ب- فقه المالكية:

٢٢- التاج والاكليل لشرح مختصر خليل: ابو عبدالله محمد بن يوسف بن ابي القاسم المعروف بالمواق ت(٨٩٧هـ) مطبوعة السعادة- مصر- ط١- ١٣٢٩هـ.
٢٣- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: شمس الدين محمد بن عرفة الدسوقي ت(١٢٣٠هـ) دار احياء الكتب العربية- عيسى البابي الحلبي.
٢٤- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل: ابو عبدالله محمد بن محمد بن عبدالرحمن المعروف بالحطاب ت(٩٥٤هـ) مطبوع مع التاج والاكليل- مكتبة النجاح ليبيا.

ج- فقه الشافعية:

٢٥- المجموع شرح المهذب: ابو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي ت(٦٧٦هـ)- المكتبة السلفية- المدينة المنورة.
٢٦- المهذب: ابو اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ت(٤٧٦هـ) مطبوع مع المجموع وتكملته.

د- فقه الحنابلة:

٢٧- شرح منتهى الارادات المسمى دقائق اولي النهي لشرح المنتهى: منصور بن يونس بن ادريس البهوتي- دار الفكر- بيروت.
٢٨- الفروع: شمس الدين ابي عبدالله محمد بن مفلح ت(٧٦٣هـ) عالم الكتب- بيروت- ط٤- ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
٢٩- كشاف القناع على متن الإقناع: منصور بن ادريس الحنبلي- المطبعة الشرقية العامرة، ط١، ١٣١٩هـ. ومكتبة النصر- الرياض.
٣٠- مجموع الفتاوى لابن تيمية المكتبة التعليمي- ط١- المغرب جمع وترتيب: عبدالرحمن قاسم.
٣١- المغني: موفق الدين ابي محمد بن عبدالله بن احمد بن محمد بن قدامة- دار الفكر- بيروت- ١٩٨٥م.

هـ- فقه الشيعة الامامية:

٣٢- العروة الوثقى: محمد كاظم الطباطبائي- مطبعة الاداب- نجف- ١٩٨١م.

٦- سنن النسائي: ابو عبدالرحمن احمد بن شعيب ت(٣٠٣هـ)- دار الفكر- بيروت- ط١- ١٣٤٨هـ.

٧- سنن ابي داود: ابو داود سليمان بن الاشعث السجستاني الازدي ت(٢٧٥هـ)- دار الجيل- بيروت- ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، دار الحديث- القاهرة ١٩٨٨م- ١٤٠٨هـ.

٨- شرح صحيح مسلم: يحيى بن شرف النووي ت(٦٧٦هـ)- دار الفكر- ١٤٠١هـ.

٩- صحيح البخاري- ابو عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري ت(٢٥٦هـ)- مطبوع مع فتح الباري شرح صحيح البخاري.

١٠- صحيح مسلم- مسلم بن الحجاج النيسابوري ت(٢٦١هـ)- مطبوع بمتن شرحه النووي.

١١- عون المعبود شرح سنن ابي داود: ابو الطيب محمد شمس الحق العظيم ابادي- تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان- دار الفكر- ط٣- ١٣٩٩هـ.

١٢- فتح الباري شرح صحيح البخاري: احمد بن علي بن حجر العسقلاني- دار الكتب العلمية- بيروت- ط١- ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.

١٣- مسند الامام احمد بن حنبل- دار صادر- بيروت.

١٤- نيل الاوطار من احاديث سيد الاخيار شرح منتهى الاخبار- محمد بن علي بن احمد الشوكاني- دار الحديث- القاهرة.

رابعا. كتب اصول الفقه:

١٥- اعلام الموقعين: ابن قيم الجوزية، ابو عبدالله محمد بن ابي بكر، ت(٥٧٥١هـ)- دار الكتب العلمية- بيروت.

كتب الفقه:

١- فقه الحنفية:

١٦- الاصل المعروف بالمبسوط: ابو عبدالله محمد بن الحسن الشيباني ت(١٨٩هـ) صححه وعلق عليه ابو الوفا الافغاني- ادارة القرآن والعلوم الاسلامية باكستان.
١٧- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: ابو بكر بن مسعود الكاساني ت(٥٨٧هـ) دار الكتب العلمية- بيروت- ط٢- ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
١٨- حاشية رد المحتار على الدر المختار الشهيرة بحاشية ابن عابدين- محمد امين الشهير بابن عابدين ت(١٢٥٢هـ)- دار الفكر- ط٢- ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م- مطبعة الكبرى- ط٣- بولاق- ١٣٢٣هـ.

١٩- الفتاوى الهندية المسماة بالفتاوى العالمية- لجنة من مشاهير علماء الهند- دار احياء التراث العربي- بيروت- ط٤.

٣٣-الروض النظير شرح مجموع الفقه الكبير
شرف الدين الحسين بن احمد السباغي
ت(١٢٢١هـ)- مكتبة المؤيد، الطائف، ١٩٩٨م-
١٣٨٨هـ.

ز-فقه الظاهرية

٣٤-المحلى:ابو محمد علي بن احمد بن سعيد بن
حزم الظاهري الاندلسي ت(٤٥٦هـ)تحقيق احمد
محمد شاكر-المكتب التجاري للطباعة والنشر
والتوزيع-بيروت.

ح-فقه الاباضية

٣٥-كتاب النيل وشفاء العليل-ضياء الدين
عبدالعزیز الثميني ت(١٢٢٣هـ)مكتبة الارشاد-
السعودية-١٩٨٥م-١٤٠٥هـ.

سادسا-كتب اللغة والمصطلحات الفقهية:

٣٦-طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية:نجم
الدين بن حفص النسفي ت(٥٣٧هـ)تحقيق الشيخ
خليل الميس-دار القلم-بيروت-١٤٠٦هـ-
١٩٨٦م.

٣٧-لسان العرب:ابو الفضل جمال الدين محمد بن
مكرم بن منظور-دار لسان العرب-بيروت
١٣٧٤هـ.

٣٨-النهاية في غريب الحديث والأثر:مجد الدين
ابي السعادات محمد بن محمد الجوزي المعروف
بابن الاثير-المطبعة الخيرية-ط١-القاهرة.

Changing of Wine into Vinegar

Dr. Riyadh S. L. Al-Samurraei
Quraan Science Dept. – College of Education for Women
Baghdad University

Summary

The term converting means changing of the nature of something else which means also the impossibility of taking place of something the changing of dirty things into pure or clean things or credible into discreditable things may this term implies.

There is no dispute among jurisprudence regarding the purity of wine (the sins of wine) if it is changed naturally without mans interference but the imam Abu hanifa and his two followers where different in referring to the changing of wine into vinegar but agreed upon purity of wine if it is changed naturally

Other trends deal with this process in different ways either the wine was moved into the sun site or not al- shafee treats this subject in two ways either or neither nor al-hanbalies believer that the wine is changed according to the movement of its place without purpose will be accepted in others wards it will changed by the power of god the, malikies have three ideas concerning this subject the best one it is not pure in other words there is no Acceptability in any of them.